شكل ووظائف الجامعة الجزائريّة في ظل حالة الأنوميا

The shape and functions of the Algerian University in the case of anomia

د. علي عليوة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سوق أهراس

مُلخّص: إنّ الجامعة الجزائرية تحت غربال المقاربات السوسيولوجية من مختلف مشاربها وقراءاتها تُعاني الكثير من المشاكل سواء من خلال البناء والوظيفة وسوء التسيير والتسيير غير العقلاني للموارد البشريّة والماديّة، خاصة حين دخول المجتمع الجزائري مرحلة الأنوميا الحادة بعد العشريّة السوداء، ذلك ما أثّر سلبا على مردود الجامعة وترتيبها في ذل الجامعات العالميّة، كونها تأثّرت بالمتغيرات الحاصلة في محيطها، فأنقلب سلم القيم، وزادت العبثية واللامعياريّة ، وقد حاولنا من خلال هذه الورقة أن نضع قراءة للواقع من جهة وظيفة الجامعة وأدوارها وبُناها الوظيفيّة ، ثمّ تشخيص المشاكل الحقيقيّة والتركيز على مفهوم الأنوميا وعلاقته بالوسط الجامعي، ثم حاولنا أن نتكلّم عن نظام LMD والمشكلات الحقيقيّة التي تُعاني منها الجامعة في ظله.

كلمات مفتاحية: الجامعة، الأنوميا، نظام LMD، الوظائف، والإختلالات الوظيفيّة.

Résumé:

L’Université algérienne à l’écart des approches sociologiques des divers horizons et lectures, souffre de nombreux problèmes, soit par la construction et le fonctionnement, soit par une mauvaise gestion, une gestion irrationnelle des ressources humaines et matérielles, en particulier lorsque la société algérienne est entrée dans la grave anomalie de la décennie noire, affectées par les variables présentes dans leur environnement, retournent l’échelle des valeurs et augmentent l’absurdité et l’Anomie, nous avons essayé à travers cet article de donner une lecture de la réalité en termes de fonction, de rôles et de structure fonctionnelle de l’Université. Ensuite, les diagnostiquer, les problèmes réels et de se concentrer sur le concept de l'anomie et ses relations avec l'université aligné au centre, alors nous avons essayé de parler des problèmes réels rencontrés sur l'DMT .

Mots-clés: Université, Anomie, Système LMD, Fonctions, disfonctionnements.

تمهيد: تسعى كل شعوب المعمورة لاحتلال الريادة في ركب البلدان المتطورة، آخذة في الحسبان أن العلم هو السلاح الذي يدعم رأس المال البشري، في صقل وبناء الطاقة البشرية المؤهلة التي يكون بمقدورها رفع التحدي، ومواجهة مختلف المعضلات التقنية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك تعمل كل البلدان على خلق مختلف المؤسسات التي تعمل على تنمية هذا النوع من رأس المال وهي مؤسسات التربية والتعليم في مختلف أطوارها، ولعل الجامعة آخر مراحل هذه التنشئة والتي تتخذ من البحث العلمي عمودا فقريا وعصبا حيويا لها. يمكّن الأمة من مواجهة مختلف العقبات وتجاوزها.

ولعل من المفارقات التاريخية أن ينشئ الاستعمار الفرنسي الجامعة الفرنسية في الجزائر والتي تعد من أثمن الغنائم التي استعادتها الجزائر غداة الاستقلال، والتي كونت في الفترة الاستعمارية إلى جانب الأوربيين، بعض الجزائريين بشكل لا يستجيب لطموحات الشعب الجزائري، خاصة في الجوانب المتعلقة بالهوية والانتماء والتاريخ.

وإحقاقا للحق فإن جامعة الجزائر في الفترة الاستعمارية، كانت تنافس الجامعات الفرنسية في الوطن الأم، في مستوى التكوين العلمي العالي الذي كانت تمنحه، خاصة في ميادين الطب والصيدلة والعلوم المتعلقة بشمال إفريقيا، وغيرها من مجالات البحث العلمي.

والواقع أن فهم الدور الاستعماري للجامعة وكذا نشاطها العلمي، يتطلب فهم المقصود بكلمة جامعة ودورها أهدافها ووظائفها، حتى يتسنى لنا فرز ما هو موجه منها لخدمة الأغراض الاستعمارية في جوانبها العلمية والثقافية وما هو في خدمة الغاية النبيلة للعلوم، بالنسبة لموضوع إنشاء جامعة فرنسية في الجزائر.

جانب آخر في غاية الأهمية ينبغي التطرق إليه، وهو كون الحركة العلمية ومؤسساتها وطريقة تنظيمها تختلف باختلاف ثقافات الشعوب، ولذلك فإن إنشاء هذه المؤسسات الثقافية ومنها الجامعة يرتبط بالمقومات الحضارية للأمة المنشأة لها، والتي تنتظر أن ترى ثمار إنجازات أبنائها في خدمة حاجيات تطورها وازدهارها ورقيها.

فالجامعة مؤسسة ثقافية علمية بالدرجة الأولى وهي محصلة مجهودات في أطوار سابقة من التعليم المنظم والهادف، وبتعطيل المشروع الثقافي الأصيل الذي عمل المجتمع الجزائري على إنشائه، بما يشكل منظومة كاملة[1]، فقد وضع الاستعمار منظومته بعد تعطيله وعرقلة نموه الطبيعي، حيث أقام أنواعا من التعليم موجهة لمختلف الجاليات الموجودة في الجزائر، انتهت بإنشاء جامعة، هذه الجامعة التي أصبح عطاؤها في السابق أجود بكثير من العطاء المعاصر نظرا للكثير من المتغيرات التي سنحاول عرضها من خلال هذه الورقة البحثية

1- الفضاء الجامعي الجزائري ووظائفه: يمكنني الإشارة بداية لمفهوم الجامعة في التشريع الجزائري وفقاً للمرسوم رقم 83-544 المؤرخ في سبتمبر 1983 والمتضمن القانون الأساسي للجامعة. وكذا المرسوم التنفيذي رقم 98-253 المؤرخ في 17 آوت 1998 المعدل للمرسوم المذكور أعلاه، والذي تم تعديله بالقانون رقم 08-05 مؤرخ في 16 صفر عام 1429 الموافق لـ 23 فبراير سنة 2008 [2].

حسب ما ورد في المادة 02 من القانون ذاته :

تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي وتتكون الجامعة من كليات

وإذا كان من البديهي أن الجامعة البنية العليمة الأساسية في الدولة الجزائرية، إلا أن عملها الأساسي يرتكز على العلمية التدريسية، وتشارك بشكل متواضع وهامشي في عملية البحث العلمي والتطوير التقني، بحيث تضطلع الجامعة الجزائرية بمجموعة من المهام والوظائف المنوطة بها، وعلى رأسها:

- تكوين رأس المال البشري.
- المساهمة في التقدم الاقتصادي، حفظ التراث الوطني... .

غير أن الفضاء العام يمكن أن نحصره فيما يلي:

أ- التدريس: كان التدريس الوظيفة الأولى والوحيدة عند نشأة الجامعات، تلك الوظيفة التي أجمع على أهميتها كل الممارسين والمنظرين على حد السواء، مما جعل الجامعات توظف كل إمكاناتها المادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق هذا الهدف، لذا فإن مؤسسات التعلم الجامعي ركّزت جلّ اهتماماتها منذ بداية مسيرتها التاريخية -حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر - على النوعية في التعليم....، وقد كان ينظر إلى الأستاذ الجامعي على أنه مدرس المقام الأول وليس باحثاً، ولذلك وصف أستاذ الجامعة آنذاك بأنه معلم العالم، ذو المعرفية العليمة والواسعة والفكر المستنير، الذي يتمتع بقدر كبير من الاحترام والتقدير في الوسط الجامعي، وفي المحيط الاجتماعي كما لم يكن معيار تميز الأستاذ الجامعي في ذلك الحين هو إنتاجه من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة، وإنما كان معيار التميز هو مدى كفاءة وفعالية أستاذ الجامعة في قاعة التدريس، وما يتعلمه مع طلابه من معرفة وفكر وأخلاق وسلوك .

ب- البحث العلمي: أصبح البحث العلمي في هذا العصر، يشغل حيزاً كبيراً من وقت وجهد وفكر أساتذة الجامعات والمسئولين في جميع الأوساط الأكاديمية دون استثناء، لأن مكانة عضو هيأة التدريس العلمية، أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالبحث والنشر والتأليف، هذا فضلاً عن دور البحث العلمي في تزويد عضو هيأة التدريس بالمعلومات والمعارف المتنوعة وتحسين مستوى أدائه وتقدمه المهني ، كما يمثل

مورداً مهما من موارد تمويل المعلومات، نظير ما تقوم به الجامعات من مشروعات بحثية، لصالح قطاعات المجتمع المنتجة، ويؤدي البحث العلمي مجموعة من الوظائف أبرزها :

- البحث العلمي عامل أساسي في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها .
- البحث العلمي أساس المكانة والتميز، ومن خلاله تتفاضل الجامعات.
- البحث العلمي أساس ترقية وتميز عضو التدريس بالجامعة.
- البحث العلمي أحد مداخل التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

ج- خدمة المجتمع: تقوم الجامعات بدور أساس في تنمية المجتمع، تنمية شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوي، فالجامعات تقدم خدمات في كافة المجالات ولكافة الأفراد والمنظمات، من خلال إعداد الرأس المال البشري، باعتباره أهم مقومات التنمية والتطور في المجتمع، ومتابعة تدريب وتأهيل الأفراد في مهنهم، بهدف تجديد أفكارهم ومعارفهم، وتزويدهم بكل جديد في مجال عملهم، فالجامعات منوطة بتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبحل مشكلاتهم وتحسين نوعية الحياة التي يعيشونها[3]، رعاية للمصلحة المشتركة على الأفراد، فالعامل الأساسي الذي منه توجد العلاقة بين الأفراد ...هو رعاية المصلحة العامة لكافة المجتمعات أو اتخاذ النظم المقررة من قبل المشروع ذوي القانون الوضعي والعرفي[4]، ولتفعيل هذا الفضاء والحرص عليه وعلى جودته ينبغي إبراز بعض جوانبه التي ينبغي التركيز عليه:

- جودة مستوى العاملين التي تفترض مكانة اجتماعية ومالية لائقة توفر لهم وحوافر تشجع الباحثين على البحث الاجتماعي المشترك.
- جودة مستوى البرامج حتى تتلاءم مع كل ما هو عصري ومطلوب ومتجدد، مع ضرورة التركيز على التخصصات في مجال التكنولوجيا.
- جودة مستوى الطلاب الذين يشكلون المادة الأولية للتعليم العالي، مع الحرص على تطبيق معايير الجدارة والتفوق، مع الحرص على التوازن بين الشعب العلمية والشعب الأدبية.
- الموقع الجغرافي القريب من أوربا أحد مراكز الإشعاع العلمي، الذي يتطلب مزيدا من التعاون والتنسيق بغرض الاستفادة من التطور التكنولوجي.
- فرص الاستثمار المتوقعة في الجزائر والتي يسمح بإقامة مؤسسات ومشاريع اقتصادية يمكن ربط الجسور بينها وبين الجامعة.

- وفرة الهياكل والبنى الأساسية من جامعات ومراكز جامعية، وهو ما ليس متوفرا في العديد من الدول.
- حداثة العديد من ميادين البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث أن المجتمع الجزائري غير مدروس بشكل كاف، مما يوفر ميادين بحث جديدة.

2- الإطار الفكري العام للمجتمع وتأثيره على إنتاج المعرفة: إن إمكانية خلق قاعدة أو هيئة سليمة للأفكار الوافدة في مجلات حياتية عدة، تكمن عند مستويات عليا لصنع السياسة العامة واتخاذ القرار في مجتمعنا، ويقصد بالأفكار في الاتجاهات الفكرية العامة أو السائدة مند الاستقلال إلى يومنا هذا، التي توجب النظر بدقة في الجوانب العلمية لكل مشروع، أو لكل سلعة تشترى بهدف استخدام الطاقات الوطنية، وتطوير طاقات جديدة عندما لا تكون متوافرة، فلابد أن تكون القضايا الأساسية التي تحتل مكان الصدارة في تفكير صانعي القرار هي كيفية النهوض بالمشروع على نحو يتيح تطوير الميكانيزم الوطني المتوفر، ونجد أوزاولد يعتبر الإنسان ليس سوى المحول للطاقة في شتى صورها، وما اوجد الإنسان من لغة وقوانين، إنتاج، تجارة ودولة سوى تنظيمات يراد تحسين تحويل الطاقة الخام إلى طاقة نافعة بأقل قدر ممكن من المفقود.[5]

إن الفكر المحلي التنموي لم يشغل نفسه بموضوع الإعلام التنموي كوسيلة أو وسيط استراتيجي بين الجامعة والمجتمع، حيث تركّز الاهتمام داخل الجامعة بمتطلباته البيداغوجيا وأهملت معوقاتها ولم يمس الإعلام التنموي إلا مساً خفيفاً، إن لم نقل منعدم ومن الواضح انه لم يدخل في أجندة الجامعة كرسالة داعمة لمستقبلها التنافسي. والحقيقة أن التخطيط البرامجي للاستفادة من الشبكة الاجتماعية على المستويين المحلي والجهوي ثم الوطني، لم يواكب الفكر الاجتماعي الدائر بين مختلف طبقاته، وينبغي أن يؤخذ هنا في الاعتبار حالات التفكك التي وصلت في بعض الحالات إلى الصراع العصبي المحلي، مما أدى إلى غياب الجدية في التخطيط للاستفادة من الأساتذة الباحثين لدعم التعاون فيما بينهم في مجالات العمل الوطني.

إن الإستراتيجية الوطنية للجامعة ينبغي أن تكون على أساس وطني، طالما أنه مشروع وطني، يستهدف تحقيق أهداف وطنية، وهو إلى حد كبير تخطيط استراتيجي معقد، ينبغي أن تسبقه خطوات أساسية في اتجاهات مختلفة، تنظيمية ومالية وبحثية إنتاجية ... الخ، فالفكر الغربي ما لبث أن عدل بعض اتجاهاته في ضوء مظاهر الإخفاق التي اتضحت له. والتحول من إستراتيجية تكثيف رأسمال إلى إستراتجية تكثيف العمل، غير أن تهافت الفكر العربي وفقدان النموذج البديل ما فتئ أن يشكل جوهر الفشل لما يرى من

عدم قدرة وسائل الإعلام على تعبئة أفراد المجتمع في اتجاه الأولويات التي تحدد جهود التنمية الوطنية وعلى اعتبارها الجزء الأكبر للأنشطة التنظيمية في المجتمع، والتي تهدف وتُدار في اتجاه التغيرّ والنمو. وترى ليدتكا، أن الرؤية الممتدة للصيرورة الإستراتيجية تتطلب دمج كلا من التفكير الاستراتيجي والبرمجة الإستراتيجية كنشاطين مرتبطين، وتؤكد أن التفكير الاستراتيجي يتكون من خمسة عناصر أساسية:

أ. المنظور النسقي: بمعنى امتلاك تصور ذهني واضح عن مجموع النسق القيمي للأفراد داخل الجامعة حتى يتمكن المجتمع من الاستجابة بمرونة متطلبات الجامعة. وفق قانون العرض والطلب، فانه يتعين أن يكون لها منفذ نحو المدخلات المرنة للتفاعل العناصر مع بعضها البعض.

ب. المنهجية القائمة على الافتراض: والمرتبطة بصيرورة حل المشاكل كمبدأ في التفكير الاستراتيجي بتحليل أو بالحدس فكليهما نمط علمي للظاهرة تبعاً للحاجة.

ج. القصدية الإستراتيجية: أن يكون هذا التفكير متجدرا في تاريخ المنظمة ومحيطها، وقادراً على فهم الموارد والجاحات والإخفاقات الماضية، وقد أشار فليب كبان Philipe Cabin على أهمية المنظمات والهيئات الوسيطة في تنظيم وتهدئة الحقل الاجتماعي بمختلف تياراته الفكرية"[6].

د. المنظور الزمني: يتطلب التفكير الاستراتيجي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ماض وحاضر بنية المجتمع ومستقبله فالأفراد بحاجة في نفس الوقت إلى شعور بالاستمرارية تجاه الماضي وشعور التوجه نحو المستقبل وذلك للمحافظة على الانطباع لديهم بإمكانية التحكم في المستقبل.

هـ. التناول الاستشرافي وإدارة الأعمال: ينصب اهتمام التناول الاستشرافي في دراسة موضوع المستقبل بطرح نظرة جديدة وأصيلة في فهم الميكانيزمات الزمنية، وتأثيراتها العملية في ميدان المناجمنت، فتصور المستقبل في حدّ ذاته قطيعة مع التصور الذي كان سائدا ورائجا، فالاستشراف هو رؤية شاملة تهدف الى تحقيق عمل أو نشاط محلي. ونجد هذا الإشراف في قيمتين مهمتين لمواجهة الظاهرة الاجتماعية – كما عرفها فريدمان توني بأنها نتاج إرادة[7]، والتي قسمة الإنسان إلى محافظ ومصرف ومواجهة هاذين القيمتين ينتهي بإمكانية التغير الاجتماعي[8]، دون تجاهل المشاركة الشعبية كما بين ذلك كمال الأغا في عناصر المعوقات الإدارية للتنمية الاجتماعية[9].

3- أزمة الجامعة الجزائرية: بات لا يخفى على أحد أنّ الجامعة الجزائرية تعاني أزمة على كل المستويات وهذا باعتراف المسئولين القائمين على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث مسّت الأزمة كل جزئيات الجامعة وتأثيراتها على كل الأنساق المجتمعية، انطلاقا من مشكلة إنتاج المعرفة إلى الطالب والأستاذ والهياكل والتسيير...

فالجامعة الجزائرية "تعاني على المستوى الداخلي من أزمة حادة في الحكامة والتي هي تعبير عن أزمة أكثر شمولية لحكامة المجتمع، وهي منبع سوء الأداء وتبذير ضخهم للموارد البشرية والمادية، سواء على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي أو على مستوى كل القطاعات الأخرى في المجتمع"[10].

فأصبح دور الجامعة يُختزل في تسليم الشهادات الجامعية –رغم بعض المجهودات المبذولة للإصلاح– لكن تفاقم الأزمة أصبح له تأثيرات سلبية وخطيرة على البنى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، كون وظيفة الجامعة وظيفة جوهرية في عملية التنمية.

لذلك حاولنا جاهدين تشخيص بعض جوانب الأزمة في مجموعة من المتغيرات التي سنتعرض إليها بالشرح والتحليل قصد كشف العيوب الإختلالات، ومن ثمة محاولة إيجاد حلول فعّالة وناجعة للخروج من الأزمة.

أ- **على مستوى الطالب:** إن السياسات الرشيدة هي تلك السياسات التي توظف مخرجات الجامعة وتجعلها تساهم في عملية التنمية الوطنية، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، ولهذا نجد أنشطة الحكومات الواعية هي تلك التي تخلق تنسيقا جيدا بين مخرجات الجامعة وسوق العمل بشكل لا يفرز نسبة كبيرة لبطالة الطلبة وحاملي الشهادات الجامعية، "جمهرة من حاملي الشهادات ، دون كفاءة ولا ثقافة عامة، معرضة للبطالة أو العمل غير المؤهل من جهة، في حين تتعرض الأقلية من حاملي الشهادات والمهارات الأساسية للهجرة"[11]، فكان الاهتمام بالكم وإهمال الكيف "بعد أن كان عدد الطلبة سنة 1954/1953 حوالي 503 طالب، ثم 2750 طالب سنة 1963/1962 ، أصبح في الدخول الجامعي 2010/2009 ، 1164137 طالب، ويشرف عليها 35ألف أستاذ"[12].

فالتكوين لا يجدي نفعا في اغلب الأحيان لسبب رئيسي و هو أن التكوين و التدريب تم بقصد التكوين لا غير، و أن الشباب لا يعثر على الوظيفة التي يحلم بها. و المفروض في مثل هذه الحالة، أن تقوم الدولة أو الجهات المسئولة عن التكوين و التأهيل بتحديد احتياجات الإدارات و الشركات و تتعرف على احتياجاتهم، ثم تقوم بتدريب و تأهيل الشباب للوظائف المطلوبة، فلا يبقى الطالب المتخرج في متاهة إثبات الذات والبحث عن ملجأ إفراغ قدراته، وإنما يلتحق مباشرة بالجهة التي أعلنت احتياجها إليه[13]، "ذلك أن الهدف من أي تكوين هو ضمان الحصول على منصب يتلائم ومؤهلات الفرد التكوينية"[14].

إن مسألة مخرجات الجامعة مسألة غاية في الأهمية، فعندما نريد أن نتكلم عن هذه المخرجات علينا أن نربطها بالمدخلات، ومن ثمة التكوين والتأطير، ثم احتياجات سوق العمل. فلو أمعنا النظر في مدخلات الجامعة الجزائرية سنلاحظ مباشرة ضعفها مقارنة بحقبات زمنية مرت، وهو نتاج لضعف التكوين القاعدي

لحملة شهادة البكالوريا، هذه الشهادة التي لامسها الكثير من الجدل حول كيفية تنظيمها وتسييرها وفقا لظروف خاصة وعوائق مثل انتشار ظاهرة الغش في الامتحانات الرسمية، وضعف التأطير والتكوين القاعدي، والمشكلات التي تتخبط فيها المنظومة التربوية عموما.

ومن جهة أخرى، ضعف التكوين الجامعي الذي يمر به الطالب والذي يلخص أزمة الجامعة الجزائرية ومشكلاتها، حيث يعاني الطالب من ضعف التأطير والتوجيه والتسيير في كل مراحل الجامعة، ويمكن أن نلخص مسألة "مشكلات" الطالب فيما يلي:

- التوجيه السيئ وغير الفعّال لمعظم الطلبة، "عدم احترام ميولاتهم الشخصية في إختيار التخصص ويخلق صعوبات عدّة في ظاهرة الطعون التي يلجأ إليها الطلبة"[15].
- ضعف مدخلات الجامعة من حملة شهادة البكالوريا.
- ضعف التكوين الجامعي.
- تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن جاهلين بكيفية توظيف هذه المعارف العلمية عند اقتحام عالم الشغل.
- بُعد المكتسبات العلمية عما يصادفه الطالب الجامعي في سوق العمل.
- عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا.
- غياب الطالب الجامعي المثقف الذي يكون على دراية بكل ما يحصل من حوله من متغيرات اقتصادية و اجتماعية.
- عدم إدراك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن يؤهله لها تخصصه، و هذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون تخصصات أخرى.
- صعوبة الاندماج في عالم الشغل، نظرا لغياب مهارات الاتصال و القيادة من جهة و غياب المهارات المهنية من جهة أخرى.

ومن جهة أخرى، يعاني الطالب جوا من الصراعات، داخل الأحياء الجامعية، صراعات "مَرَضية" تساهم في هدم قيم المجتمع وتهدد كيانه وما هي إلا انعكاسات خطير للشارع على مستوى الجامعة فالملاحظ أنّ هناك صراعات "جهوية" و"عرقية" وفي بعض الأحيان ما نسمّيه العروشية، هذه الصراعات التي لم تكن في السابق بهذا الشكل بل كانت صراعات إيديولوجية وثقافية "صحية" تنم عن التراث الثقافي والتنوع، فنلاحظ ذلك من خلال كتابات الطالب الإبراهيمي "أذكر أن نقاشا حادا دار بيننا وبين الطلبة الشيوعيين

والمغتربين وكانوا أقلية، الذين أرادوا حذف الانتساب للأمة الإسلامية بينما كنا نرى في إبقائها وفاءا لجذورنا العربية الإسلامية، ولاعتزازنا بشخصيتنا ورغبة في بناء نموذج حضاري معين"[16]، فكانت الصراعات تعكس واقعا ثقافيا خلّفه الإستعمار، حيث يرى عبد الغني مغربي " أن المجتمع الجزائري تعرّض الى فرض مسار ثقافي قسري يهدف الى نزع هذه الثقافة الأصلية وغرس ثقافة غريبة"[17]، فرغم أنها صراعات، لكن كانت لها أهداف أسمى من صراع الجهة والعرق وغيرها من المظاهر غير الصحيّة التي ألمت بالمجتمع الجزائري، ومن ثمة ولجت أبواب الجامعة بروح خبيثة، سيطرت على الطالب والأستاذ والجهاز الإداري والتسييري.

ب- على مستوى الأستاذ: أوضح "رايت ميلز" في كتابه "الخيال السوسيولوجي"[18] المسئوليات والالتزامات التي تقع على عاتق الباحث العلمي، مؤكدا على أن دور الباحث العلمي يختلف باختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي، وما يفرزانه من ضغوط وتحديات على النسق الأكاديمي، ومن ثم الباحثين والعلماء، ويؤكد ميلز على مبدأ الالتزام الاجتماعي لدى الباحث العلمي كمحترف في إنتاج المعرفة، وعدم توجيه بحوثه نحو أهداف خاصة، وأن يتجنب الانحراف في العلم قدر استطاعته[19]، وذلك عن طريق الالتزام بمجموعة من الآليات هي: أن يبتعد عن الجدل السوسيولوجى العقيم، وأن يحدد مفاهيمه بوضوح، وأن يستخدم الأسلوب المقارن في شرح البناء الاجتماعي، وأن يدرس الأبنية الاجتماعية العامة التي تنظم الأوساط الصغيرة وألا يدرس كل وسط على حدة، وأن يضع صورة الإنسان تاريخيا نصب عينيه، وألا ينعزل عن التراث العلمي، وألا يفهم المشكلات العامة بالطريقة التي يدركها الفرد وألا يؤثر ذلك على اختياره وتحديده للمشكلات[20].

ويرى جولدنر Gouldner[21] أن أزمة المؤسسة العلمية في علاقتها بالبناء الاجتماعي العام بطريقة راديكالية محللا أدوار الباحث، وطبيعة المؤسسة الأكاديمية، فلم يفصل نقد العلم عن نقد المجتمع مشيرا إلى ضروب المعاناة والضغوط التي يعانيها الباحثون أثناء عملهم العلمي، وتأثير مكانتهم ضمن الجماعة العلمية على قدراتهم في إنتاج المعرفة العلمية.

أما كيث Keith[22] على أن البيئات التنظيمية، وواقع المؤسسة التي يعمل بها الفرد بما تتضمنه من برامج تأهيل وإعداد أكاديمي، وبما تمتلكه من موارد متنوعة وكفاءة وكفاية علميتين، ومنح، ومعدلات قبول منخفضة مع معدلات تخرج مرتفعة تحدد طبيعة ومستوى تطور المنتج البحثي والعلمي له، كما أن البيئات التنظيمية هذه ترتبط بالوضع النموذجي للجامعات إن المؤسسة الأكاديمية حينما تحرص على تطوير مواردها المادية والبشرية، وبرامجها الأكاديمية على مدار الوقت تتراكم فوائدها الأكاديمية، وتنعكس

تلك الفوائد على الأفراد المنتمين إليها باعتبارها بيئة أكاديمية مميزة، حيث أن البيئة التنظيمية التي تمتلك مقومات أكاديمية عالية تلعب دورا هاما في عملية التنشئة الأكاديمية، وينعكس ذلك على تحسين الإنتاجية العلمية بوجه خاص.

فالكثير من العوامل والمتغيرات ساهمت في تدني مستوى الأستاذ الجامعي أو قل مردوده العلمي والعملي، فأصبح لا يؤدي دوره المنوط به، في انحراف خطير عن العلم والمعرفة، لدخوله في صراعات يومية، مهملا بذلك رسالته الشريفة وهي التدريس، فنجد الكثير من الأساتذة الباحثين قد هاجروا إلى بلدان أخرى بعيدا عن الصراعات والتجاذبات السياسية، "فحراك الأساتذة الباحثين الجزائريين مرتبط بقوة بواقعين "سوسيو أنثروبولوجي"مرتبطين آليا بينهما، مَلَكَةُ الهجرة، والتي تعتبر إستعدادا مرجعيا للنخب الجزائرية من جهة، والهيمنة السياسية من جهة أخرى"[23].

والحقيقة... ليست أن هؤلاء الأساتذة الباحثين لم يجدوا أنفسهم في الجامعة الجزائرية تخلت عنهم فقط، لكن وجدوا أنفسهم في مجتمع تغيّر بسرعة كبيرة وعميقة، وليس في الاتجاه الذي كانوا ينتظرونه"[24]، ثم يجد هؤلاء الأساتذة "من المستحيل، بعد انسجامهم اجتماعيا من نسق وطريقة عيش مخالفة، خاصة حرية الرأي والفكر، تعليم الأطفال وحقوق الإنسان"[25].

ضف إلى ذلك المشاكل التي يعنيها الأستاذ الجامعي، مشكلات مادية وتدني الراتب الشهري، والضغوط النفسية التي يتعرض لها.

ج- السياق التنظيمي الإداري والتسييري: نفهم من خلال مجموعة من المؤشّرات أنّ الإدارة والتنظيم والتسيير على مستوى البنى الجامعية فاقدة لمعنى وجودها فهي لا تمتلك القدرة على الأداء ولا الفعالية في الانجاز، فلا عجب أنّ الجامعة تواجه كل سنة دخولًا جامعيًا غير مستقر، فلا أحد من المهتمين بالشأن الأكاديمي يُنكر غياب الثقافة التنظيمية للإدارة والتسيير الجامعي، لا سيما على مستوى القيادة الإدارية، فقد أثبتت فشلها بامتياز في تسيير شؤون الجامعة.

وبالمقابل، قامت الوصايا بجملة من التدابير وإصلاحات، كانت بمثابة ثقافة تسويقية لطريقة الإصلاح، فالإصلاح تمّ إستيراده جملة واحدة دون البحث في جزئياته أو خلفياته القيمية والثقافية، فالإصلاح لا يقاس بقيمة الغلاف المالي المعتمد ولا بالمنشآت الجامعية والأقطاب ولا بالعدد الهائل من المتخرجين من الجامعات، ولكن يقاس بالفعالية ونجاعة البرامج ومتطلبات سوق العمل.

إن مشكلة الفساد الإداري مشكلة عويصة تنخر جسد الجامعة الجزائرية، فهو "استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة، بطريقة تشكّل انتهاكاً للقانون أو لمعايير السلوك

الأخلاقي الراقي"[26] وهو "سلوك بيروقراطي يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية"[27]، فهو نتاج مجموعة من العوامل والأسباب المتداخلة والمتشابكة، والتي لا يمكن تحييد أحدها عن الآخر، فكلها ساهمت من قريب أو بعيد ولو بشكل متفاوت بتنامي واستفحال هذه الظاهرة المرضية.

للفساد الإداري أشكال نلخص أهمها:

الفساد التنظيمي: ويتمثل في الإخلال بواجبات ومهام الوظيفة، وهذا ما نلاحظه جليا في الكثير من المؤسسات الجامعية من غيابات متكررة وعدم آداء المهام على أكمل وجه، وعدم التعاون مع الزملاء، والمحاباة في الترقية وغيرها.

الفساد السلوكي: "وهي مجموعة من الظواهر السلبية للسلوك الوظيفي للفرد أو الأفراد العاملين في الأجهزة العامة".[28] والأمثلة كثيرة عن هذه الظاهرة الخطيرة مثل استغلال الموارد لمصلحة فرد معيّن، والتحايل في تعليمات العمل قصد مصلحة شخصية و...

الفساد المالي: وهي مجموع المخالفات المالية التي يرتكبها الفرد لمصلحته الخاصة أو لمصلحة جماعته أو...، كالاختلاس والرشوة والتزوير والإهمال والوساطة وغيرها.

د- إشكالية إنتاج المعرفة والثقافة: أكد Parsons في كتابة النسق الاجتماعي[29]Social system على أهمية تنمية وتطوير الدور التخصصي والحرفي للباحثين، ودور الدعامات التنظيمية للجامعات في التقدم العلمي، محددا أربعة قواعد أساسية لإنتاج المعرفة العلمية هي: الشرعية التقليدية، والوضوح والدقة، والتماسك المنطقي بين المفاهيم المنظمة، وعمومية المبادئ، ويري أن كيان المعرفة العلمية محدد بوضوح بالملامح الثقافية النظامية، وقد رأى أن القصور في فنيات الأدوات المهنية تمثل صعوبات قوية تعترض إنتاج المعرفة العلمية و التقدم العلمي، وتؤدي إلي حالة التردد أو التأخر في مسارها؛ لذلك أكد على أهمية اكتساب الباحث لمهارات البحث العلمي، ودور العلماء في تربية وتعليم أجيال من تلامذتهم، مع الابتعاد عن التفضيل الذي لا يعتمد على الكفاءة العلمية[30].

وأوضح زنانيكي F.znaniecki في كتابة "الدور الاجتماعي لرجل المعرفة"[31]، إلى تأثيرات الجماعة المحلية والمجتمع على إبداع المعرفة وابتكارها، وتقدم وانتشار كافة أشكال المعرفة، وقد رأى أن الدور الاجتماعي للباحث يمثل نسق يضم أربعة مكونات متفاعلة معاً هي: الدائرة الاجتماعية للباحث والمتمثلة في مجموعة الأفراد المتفاعلين معه كمجموعة مرجعية له، والباحث ذاته بخصائصه الفيزيقية والنفسية والاجتماعية، والمكانة الاجتماعية، والوظائف الاجتماعية للباحث[32].

فالملاحظ في الجامعة الجزائرية، أنها أصبحت تتأثر بالقوى الخارجية عكس ما يُتوقّع منها كمركز للإشعاع المعرفي والثقافي، فتأثرت الجامعة بمحيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ودخل المثقف في دائرة الميولات السياسية والمصلحية لخدمة جماعة أو حزب أو ... فيرى أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci "بأن لكل مجموعة اجتماعية، جماعة من المثقفين، وظيفتهم القيام لها بدور الهيمنة ووسيلة للسيطرة وتحقيق الانسجام داخل المجموعة وبذلك يتحدد وضع المثقف من خلال المجموعات الاجتماعية التي يخدمها، ومن خلال، الدور الذي يقوم به في السياسية، والسيرورة التاريخية"[33]، لذلك أصبح للمثقف دور آخر غير إنتاج المعرفة هو خدمة جماعة أو حزب أو فصيل معيّن، مستقيلا بذلك من وظيفته الأسمى، فالعمل في هذه الحالة يتجاوز مفهوم التبادل الإجتماعي، كون العمل في الجامعة ليس كالعمل في أي مؤسسة أخرى، لخصوصية المؤسسة الجامعية في تشكيل الهويات المهنية، وبالتالي اعتراف المجتمع لما يقدمه الأستاذ الجامعي وأهميته فالعمل هو" نشاط إنتاج ثقافي أكثر عمقا من التبادل الاجتماعي"[34].

الدولة عند غرامشي ليست أداة قمع فقط فهي عنده تعني "كلية النشاطات الفعلية والنظرية التي تستطيع بواسطتها الطبقة الحاكمة ليس فقط أن تبرر وتحافظ على هيمنتها بل وتحصل على الشرعية والتبعية المطلوبة من المحكومين"[35] "يتم كل هذا عن طريق "إيديولوجية مهيمنة يتم نشرها بواسطة مؤسسات خاصة هدفها إيصال هذه الإيديولوجية بشكل مباشر أو غير مباشر إلي بقية طبقات المجتمع"[36]، فأصبحت الجامعة في هذا المحك، تتأثر بالسياسة من خلال تفاعل الفاعلين فيها، لتصبح معتركا سياسيا بدلا من أن تكون في وظيفتها الأساسية هي التنظير وإيجاد حلول لكل مشكلات المجتمع والنظام بأكمله، لذلك فالجامعة أبعد من الانتماءات السياسية والإيديولوجية فالإيديولوجيا عند كارل مانهايم" تفكك حقبة أو جماعة أو طبقة، ينصب الاهتمام فيها على خصائص ومكونات البنية الكلية للعقل هذه الفترة أو عند هذه الجماعة"[37]، لذلك فلا مجال لأن تفرض جماعة أو طبقة أو حقبة إيديولوجيتها على مسار التكوين الجامعي، هذا الأخير الذي يخضع إلى مناهج علمية تبني له طريقا محايدا لا يتأثر بالإيديولوجيات المختلفة.

ويمثل المنظور الوظيفي لميرتون التأثير الأقوى في مجال علم اجتماع العلم، حيث افترض أن العلم منظمة اجتماعية مسئولة عن إنتاج المعرفة العلمية المعتمدة، ويشكل بنائه مستويان هما: بناء معياري، وبناء اجتماعي، وقد حدد النموذج المعياري للعلم في أربعة خصائص من المجموعات النظامية هي: العالمية أو الشمولية، والمشاعية أو العمومية، والنزاهة، أو اللامصلحة ، والشك المنظم ، واعتبر ميرتون

تلك المعايير نواميس منهجية ملائمة من الناحية الأخلاقية لإنتاج المعرفة العلمية، علاوة على أنها موجهات قوية للسلوك العلمي إنها باختصار، تعد قيماً وأخلاقيات لمكونات أساسية لدور الباحث تقتضيها ممارسة العلم وإنتاج المعرفة[38].

ولفت Pickering الانتباه إلى عملية تشويه الممارسة العلمية داخل النسق الأكاديمي لإنتاج المعرفة ونظر إليه باعتباره كل متكامل يتكون من جوانب مادية وأخرى إنسانية، يتفاعلان بصورة ديالكتيكية، حيث يؤدى هذا التفاعل إلى إنتاج بنية جديدة بشكل تفاعلي، ويرى أن المكونات المادية لها أهمية تماثل المكونات الإنسانية في إنتاج المعرفة العلمية وتحديد معالم السياق العلمي[39].

إن للمعرفة وعملية إنتاجها علاقة قوية بالسيرورة التاريخية للمجتمعات، فالمجتمع الجزائري عاش جدلا تاريخيا كبيرا، أثّر على هويته الثقافية، فالثقافة لا ترتبط بالمؤسسات التعليمية والتربوية فقط بل مفهومها أوسع وأشمل من ذلك بكثير، فيقول مالك بن بني "أن الثقافة ليست ظاهرة تخص المدرسة بل هي ظاهرة حركة وحيوية"[40]، أي أنها نتاج تراكم تاريخي وسياسي وإقتصادي و...، وبذلك تتشكل معالم الهوية الثقافية لكل مجتمع، فبعد الإستقلال مباشرة وجد المجتمع الجزائري نفسه في مهمّة صعبة، وهي التجرّد من المدخلات الثقافية الإستلابية التي زُرعت تاريخيا في البنى الإجتماعية، "فالثقافة في الجزائر بعد 1962 ولدت ونمت مشوهة ومعطوبة"[41]، لذلك كان الإستقلال غير تام بلغة مجازية، فالمستعمر رحل من الجزائر لكن مخلفاته الثقافية بقيت في كيان المجتمع الجزائري، لذلك يعبر الأستاذ بوزيدة عبد الرحمن عن ذلك بقوله ""فالاستقلال الثقافي اعتـ بمثابة الرديف الضروري للاستقلال الاقتصادي والسياسي"[42].

وللأمانة، نحن لا نتكلم عن المناهج النظرية الكبرى في عملية التكوين والتربية، لأنها كانت تخضع لمناهج علمية صارمة، لا تحيد عن طريقها، والتي كانت تُدرّس في الجامعة الجزائرية قبل الإستقلال، ولكن نتكلم عن طمس الهوية الثقافية، فنجد أن الكثير من المنادين بالتخلص الكامل من الثقافة الفرنسية والتمسّك بالقيم "الدينية" والهوية العربية، نجد أن هذا الخروج كان غير آمنا، حيث وقع في نفس الفخ، تعريب وتديّن يحمل في طياته ثقافة أخرى غير الثقافة الجزائرية الأصيلة.

هـ- على مستوى تبادل التأثيرات"جامعة، مجتمع": كشف أنصار مدرسة فرانكفورت النقدية (هوركهايمر، وأدورنو، و ماركيوز، وهابرماس) عن انعكاس أزمة البناء الاجتماعي على بنية المؤسسات الأكاديمية وقدرتها على إنتاج المعرفة العلمية، حيث يري هوركهايمر [43](Horkheimer) أن المؤسسة الأكاديمية بنشاطاتها جزء من الإطار الاجتماعي العام، وتتغير بتغيره، كما أكد هابرماس Habermas[44] على أنه لا يمكن فهم بنية المؤسسات العلمية وتنظيماتها، وما يدور فيها من ممارسات للعلماء والعلاقات الدائرة

بينهم وما يقومون به من إسهامات والوصول إلى نتاجات علمية إلا من خلال فهم العمليات المتضمنة في الحياة اليومية السابقة على إنتاج العلم والمعرفة.

لذلك إذا تكلمنا عن أزمة في الجامعة فهي إنعاس لأزمة في كل الأنساق المجتمع بعميلة تأثير قوية أدخلت الجامعة في نسق آخر غير إنتاج المعرفة، أزمة سياسية، إقتصادية وأزمة في البنى الإجتماعية أصبحت لها تأثيرات سلبية على العملية التعليمية والبحث العلمي عموما.

4- الأنوميا وأزمة الجامعة الجزائرية: من المذهل أن نرى اليوم وبعد سيرورة تاريخية جزائرية مثيرة للجدل في كل النواحي، خاصة بعد التسعينيات والتي شهدت فوضى أمنية وسياسية ومؤسساتية، يجد الباحثون أنفسهم مذهولين أمام هذا الوضع المقلوب أو المعكوس الذي يتخبط فيه المجتمع الجزائري بصفة عامة، والذي ساده الكثير من الفوضى واللامبالاة في كل الميادين، أفرزت ظواهر إجتماعية غريبة تكاد تكون حقلا ثريا للباحثين في كل العلوم، خاصة العلوم الإجتماعية، حالة من غياب سلطة القانون.

انعكس ذلك سلبا على وضع الجامعة كونها نسق جزئي يتأثر بمحيطها، فأصبحت الجامعة في وضع لا يُحسد عليه من الآفات الإجتماعية الهدّامة التي لم يكن "أشد المتشائمين" يتنبأ بذلك الكيف والكم الهائلين من المشكلات التي تتخبط فيهم الجامعة، وهذا ما يطلق عليه ظاهرة الأنوميا Anomie .

"لن يكون من قبيل المبالغة أن نقول أن مفهوم الأنوميا قد وضعه دوركايم Durkheim والذي يُعتبر من المفاهيم الرئيسية في علم الإجتماع"،[45]وقد استخدم هذا المفهوم في كتابه "تقسيم العمل"[46] ، ثم طوّره ميرتون Merton في سياق تفسير ظواهر الجريمة والانحراف، فمصطلح الأنوميا الحديث يعني بشكل عام "انعدام المعايير"، وهو يرتبط مباشرة بالنظم المعيارية التي تتبني عليها مختلف مظاهر التنظيم الاجتماعي، التي تسير مجتمعا بشريا معينا، والتي تتجسد في مختلف المؤسسات أو الهيئات التي ترتبط مباشرة بذلك المجتمع الذي توجد فيه ومن خلاله، عن طريق نوع من العقد الاجتماعي القائم على أساس الثقة والتقبل والتفويض الذي تحصل عليه تلك المؤسسات، من أجل تسيير شبكة العلاقات والمصالح المتشعبة داخل المجتمع أو الدولة في إطار النظام والقانون، والذي بدوره يكفل للجميع حقوقهم ويوزع عليهم واجباتهم بشكل عادل ومنصف يضمن لهم تحقيق أهدافهم في الحياة، بحسب وضع ومكانة ومؤهلات كل فرد، إذ يكون ذلك هو المبتغى النهائي لتلك المنظومة المعيارية.

وتتجلى حالة الأنوميا في ظل حالة التفكك التنظيمي في الجامعات وانهيار المعايير والانفصال بين الأهداف المعلنة والوسائل الصحيحة لتحقيق هذه الأهداف، والتناقض الفاضح بما يشاع من أيديولوجيات

رسمية وبين ما يجري على أرض الواقع، ويشعر الفرد سيكولوجيا بالاغتراب والعبثية والانهيار الأخلاقي مما ينعكس سلباً وعزلة وانحرافا.

وتتجلى صور الاغتراب في صور شتى يعاني منها الأستاذ الجامعي خصوصا وهي:

– انعدام القوة: وتعني شعور الفرد بعدم تأثيره في الأحداث العامة، كالجامعة التي يعمل بها، أو الأسرة أو المجتمع أو النظام بصفة عامة، وينتج عن ذلك عدم الثقة في النفس واللامبالاة والسلبية، وهذه الصفة تقريبا أصبحت تميّز كل الأساتذة دون استثناء، فأصبح الأستاذ يتصف باللامبالاة والسلبية فهو ينظر لعمله لمصدر لكسب قوته لا أكثر ولا أقل، وأصبح في عزلة تامة.

– انعدام المعايير: وفيها يشعر الأستاذ بانهيار القيم والمعايير والعلاقات الاجتماعية، ويفقد الثقة في قيمة العمل كسبيل للنجاح فيحاول تحقيق أهدافه بطرق غير مشروعه، عن طريق الواسطة أو الرشوة أو أن يصبح عدوانياً في معاملاته ناقما على الوضع فينعكس ذلك سلبا على حياته الأسرية وحياته العملية، فيصبح في عزلة تامة.

العزلة الاجتماعية والنفسية: تبدأ العزلة الإجتماعية حينما يبدأ الفرد في رفض قواعد السلوك الإجتماعي عند أفراد المجتمع لاختلاف ثقافته وقواعده مع ثقافة وقواعد الآخرين، فيفرض على نفسه نسقا من العزلة الإجتماعية مما يشعره بالوحدة والعزلة والاغتراب النفسي، وهذا ما نلاحظه جليا في عزلة الكثير من الأساتذة وعجزهم عن نسج علاقات إجتماعية داخل وخارج مؤسسات العمل، انطوائية تامة وتحاشي التعامل مع الآخرين.

الغربة الذاتية: وفيها يفقد الأستاذ الثقة بنفسه وقدراته وذاته، فيتصور حياته بلا هدف، رغم أنه يشعر بأن له قدراته تؤهله لعطاء أكثر لكنه يدخل في مرحلة اليأس، فيصبح كسولا عن الاجتماعات والتدريس، وغير منضبط، وتزداد بذلك المعارضة والصدام مع زملائه في العمل وأصدقاءه.

5– إصلاح النظام الجامعي: عندما نتكلم عن الإصلاح الجامعية، فإننا نتوجه مباشرة إلى نظام (LMD) والذي "تمّ تنفيذه في الموسم الجامعي 2005/2004 تجريبيا في عشرة مؤسسات جامعية، مع الحفاظ على الخيارات والتوجهات العامة للتعليم العالي الجزائري، وذلك بدخول مخطط جديد ومماثل للنظام المطبّق في الإتحاد أوروبا، وهي ثلاث مستويات من التعليم، ثلاث سنوات ليسانس، ماستر سنتان والدكتوراه ثلاث سنوات"[47].

وكان يهدف الإصلاح إلى ما يلي:[48]

- تحسين نوعية التعليم الجامعي.

- تحسين المجهود الشخصي للطالب.
- تسهيل حركية وتوجيه الطالب.
- إقتراح دورات وتكوينات متنوعة حسب الطلب.
- تسهيل الإدماج المهني للطلبة من خلال فتح الجامعة على العالم الخارجي.
- توفير تكوين على المدى الطويل.
- تجسيد مبدأ استقلالية المؤسسات الجامعية.
- توحيد النظام(التخطيط، الشهادات، المدّة) في كل التخصصات على المستوى الوطني والعالمي.
- تشجيع وتنويع التعاون الدولي.

لكن هذا النظام لاقى الكثير من الصعوبات أهمها:

- نقص الفهم لهذا النظّام.
- صعوبة تكيّف المدرس مع متطلبات هذا النظّام خاصة فيما يتعلق بالتكوين الذّاتي ونقص درايته بآليات تطبيق هذا النظام بفعالية.
- استمرار العلاقة الضعيفة بين الجامعة وعالم الشغل.
- كثافة عدد الطلبة صّعب من تحقيق بعض العمليات.
- سياسة تستدعي عملا أكثر حول التحسين وتنظيم ممارسات بيداغوجية جديدة والتقرّب من القطاع الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إقامة هياكل جديدة قد تكون مفيدة في تذليل هذه الصعوبات.
- تجاوزت مهام الأستاذ الجامعي في نظام LMD ما كانت عليه في الكلاسيكي.

إذ يقوم الأستاذ بمجموعة من المهام الجديدة ضمن هذا النظام ومطالب بممارسة مجموعة من الأنشطة البيداغوجية.

نظام LMD لحد اليوم يسير بذهنيات التعليم الكلاسيكي، وهذا ما ينافي مرونة ل.م.د كنظام وحركية التنمية المحلية كمشروع.

لا يزال هذا النظام يعاني من ويلات القرارات السياسية التي تكبح وتيرة نموه وتحبس أنفاسه وهذا ما يضعف جدارة ومؤهلات العنصر البشري الذي يعد غاية ووسيلة المشروع التنموي المحلي.

خاتمة: حاولنا في هذا المقال أن نتكلم على الجامعة الجزائريّة وأهم المشكلات التي تتخبّط فيها، من خلال قراءة عن الجامعة بصفة عامة حول الوظائف والمشكلات والإصلاحات، مركّزين على وظائف الجامعة في كل المستويات والبُنى والوظائف، ثمّ تكلمنا عن الأنوميا وأزمة الجامعة الجزائرية من خلال الربط بين مؤشرات تاريخية وواقعية، فاللامعيارية التي تميّزت بها الجامعة منذ مدّة حوّلت الجامعة إلى معترك سياسي ومالي وأخلاقي، فمصطلح الأنوميا الحديث يعني بشكل عام "انعدام المعايير"، وهو يرتبط مباشرة بالنظم المعيارية التي تتبني عليها مختلف مظاهر التنظيم الاجتماعي، التي تسير مجتمعا بشريا معينا، والتي تتجسد في مختلف المؤسسات أو الهيئات التي ترتبط مباشرة بذلك المجتمع الذي توجد فيه ومن خلاله، عن طريق نوع من العقد الاجتماعي القائم على أساس الثقة والتقبل والتفويض الذي تحصل عليه تلك المؤسسات، من أجل تسيير شبكة العلاقات والمصالح المتشعبة داخل المجتمع أو الدولة في إطار النظام والقانون، والذي بدوره يكفل للجميع حقوقهم ويوزع عليهم واجباتهم بشكل عادل ومنصف يضمن لهم تحقيق أهدافهم في الحياة، بحسب وضع ومكانة ومؤهلات كل فرد، إذ يكون ذلك هو المبتغى النهائي لتلك المنظومة المعيارية.

وتتجلى حالة الأنوميا في ظل حالة التفكك التنظيمي في الجامعات وانهيار المعايير والانفصال بين الأهداف المعلنة والوسائل الصحيحة لتحقيق هذه الأهداف، والتناقض الفاضح بما يشاع من أيديولوجيات رسمية وبين ما يجري على أرض الواقع، ويشعر الفرد سيكولوجيا بالاغتراب والعبثية والانهيار الأخلاقي مما ينعكس سلباً وعزلة وانحرافا وتتجلى صور الاغتراب في صور شتى يعاني منها الأستاذ الجامعي.

كما حاولنا الخوض أيضا في مشكل وأزمة الجامعة الجزائرية على مستوى الطالب والأستاذ ومعاناته، ومشكلة التسيير البيروقراطية، وملفات الفساد الإداري والمالي وغيرها، من ثمة محاولة إعطاء نبذة عن مسيرة الإصلاحات.

قائمة الهوامش:

[1] عبد القادر جغلول، **الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر**، ترجمة سالم فطوس،ط 1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1984. ص 06.

[2] جمال العيفة، "**الجامعة الجزائرية في ظل التشريعات الجديدة: أي دور تنموي**"، في مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باجي مختار .95 عنابة – الجزائر، عدد 22 ، سبتمبر 2008 ، ص ص 94-95.

[3] جمال العيفة، مرجع سابق ، ص 96.

[4] محمد طاهر البشير الحاقاني، **علم الاجتماع بين التغير والثابت**، دار ومكتبة الهلال، بيروت 1987 ، ص27

[5] عبد الحليم رضا عبد العال، **التغير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2005 ، ص 21.

[6] PHILIPE Cabin, **Communication States of Knowledge**, éditions humain sciences France 1998 .p201-202.

[7] D'Alain bentolila, **les entremets Nathan sous la direction**: **école et modernités**, édition dophie, constants, 1999, P 63.

[8] MOSTAFA, Boutefnouchet, **société et modernité: les principes du changement social**, OPU, Alger, 2004, p21.

[9] محمد عبد الفتاح محمد، **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث. مصر، 2005 ، ص 83.

[10] Mohamed, Ghalamallah,"**Introduction"**, in L'université Algérienne et sa gouvernance, CRE.A.D, Février 2011, Alger, P 08.

[11] Mohamed. Ghalamallah,"**Introduction**", op.cit, P 10.

[12] Djamel Guerid**, L'université Algérienne a 100 ans**, Publié dans Le Quotidien d'Oran, le 06 – 01 – 2010.

[13] عمار بوحوش، **نظريات الإدارة في القرن الواحد والعشرين**.بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006، ص142.

[14] بهجة، عمروني، "**تسيير التمدرس والبيداغوجيا في التعليم العالي**"، في L'université Algérienne et sa gouvernance، C.R.E.A.D، فيفري 2011، الجزائر، ص 13.

[15] بهجة، عمروني، مرجع سابق، ص 13.

[16] الطالب الإبراهيمي، **المعضلة الجزائرية، الأزمة والحل**، الجزائر، دار الأمة فيفري 1996، ص 119.

[17] Megherbi, Abdelghani, **La culture et la personnalité dans la société algérienne de MASSINISSA à nos jours**, éd ENAL, OPU, Alger, 1986, P91.

[18] Mills, W, **L'imagination Sociologique**, Paris, François Maspero, 1967.

[19] ميلز، رايت، **الخيال السوسيولوجي**، ترجمة عبد الباسط عبد المعطى، وعادل الهوا ري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. 1986، ص 324.

[20] Mills, W, "**The Professional Ideology of Social Pathology**" in Larry T: Sociology of Sociology, Company Inc.1970, PP 129-151.

[21] Gouldner, A, **"The Sociologist as Partisan: Sociology and Welfare State"**, In Douglas, Jack D., (éd), The relevance of Sociology, Appleton- century Crofts, Mevedith Corporation, new York. 1970, PP 120-138.

[22] Kith, et al, "**The Context of Scientific Achievement: Sex Status, Organizational Environments and The Timing of Publication 0n Scholarship Outcomes**", in Social Force, Jun2002, Vol. 80, Issue4. 2002, PP 493-517.

[23] Karim, Khaled, **"Ruptures et exils forcés des élites intellectuelles Algériennes: Cas des enseignants- chercheurs installes en France"**, in L'université Algérienne et sa gouvernance, C.R.E.A.D, Fenrier 2011, P 58.

[24] Guerid, Djamel, **L'exception algérienne, la modernisation a l'épreuve de la société**, éd, Casbah, Alger, P 303.

[25] Karim, Khaled, Op.cit, P 91.

[26] منقذ محمد، أنعام الشهاب، "**العوامل المؤثرة في الفساد الإداري**"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارة، القاهرة، 2000، ص 110.

[27] عامر، الكبيسي، "الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، في المجلّة العربية للإدارة، العدد الأول، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2000، ص 88.

[28] زكي، راتب، "**الإنحراف بالوظيفة العامة في الإدارة العربية: أسبابه وسبل معالجته**" في مجلة الدراسات، العدد الأول، الجامعة الأردنية، 1983، ص 158.

[29] Parsons,T, **The Social System**, Glencoe, Fress Press, 1951.

[30] جودة، عبد الوهاب، **دراسات في سوسيولوجيا العلم**، دار الثقافة العربية، مكتبة الهاني للطباعة والنشر، القاهرة.2004، ص 08.

[31] Znaniecki, F**, The social role of the man of knowledge**, New York, 1940.

32 جودة، عبد الوهاب، دراسات في سوسيولوجيا العلم، دار الثقافة العربية، مكتبة الهاني للطباعة والنشر، القاهرة.2004، ص 07.

33 محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية ، ط–1، مركز دراسة الوحدة العربية، 1995، ص20.

[34] De coster (M), et Autres, **Traité de sociologie du travail**, 2é édition, De Boeck Université, Paris/ Bruxelles, 1998, p08.

35 عبد الخالق عبد الله، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص 91.

36 نيكوس بولنزاس، الإيديولوجية والسلطة نموذج الدولة الفاشية، ترجمة نهلة الشمال ، دار ابن خلدون، بيروت 1979، ص 05.

[37] Karl, manhien, **Idiologie et utopie**, trad : pouline roulet. rivere et Cie, Paris .1956, PP42-44.

[38] Merton R.K, **The Sociology of Science: Theoretical and Empirical Investigation**, Chicago Press, Chicago.1973, PP 270-285.

[39] Pickering, A, **"The mangle of: Agency and Emergence in The Sociology of Science"**, in American Journal of Sociology, Vol 99, No 3(Novembre, 1993). P 559.

[40] Malek Ben Nabi, **Les Grand Thèmes**, Elborhane, Alger, 2005, P60.

[41] Mustapha Lachraf Abdelkader**, Histoire: Culture et Société**, ANEP, Alger, 2004, p45.

[42] Bouzida (A), **L'idiologie de l'institeur**, ENAL, Alger, 1976, P 85.

[43] Horkheimer, M, **"Notes on Science and the Crisis"**, In, Critical Theory", Selected Essay, Sudbury Press, New York. 1972, P 03.

[44] Habermas, J, **"The University in A Democratization of the University"**, in: J. Habermas, Toward a Rational Society (London, Heinemann). 1971, PP 122-208.

[45] Brahim, Errahmani (A), **L'adolescence délinquante entre responsabilité et fatalité**, O.P.U, Alger, P 81.

[46] Émile Durkheim, **De la division du travail** [1893], Paris, P.U.F., 1973.

[47] Zineddine BERROUCHE, Youcef BERKANE, **"La mise en place du système LMD en Algerie :entre la nécessité d'une reforme et les difficultés du terrain"**, in Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°07, 2007, P 04(en ligne) http://www.univ-ecosetif.com/revueeco/Cahiers_fichiers/Revue-07-2007/01-Berrouche_Berkane.pdf

[48] Zineddine BERROUCHE, Youcef BERKANE, Op.cit, P 05.